النزاع الحدودي البحري بين اسرائيل ولبنان وتداعياته علي امن الطاقة

تسنيم أحمد عبدالعال
اشراف

أ.م.د / ريمان احمد عبدالعال **أ.م.د / رشا عطوه عبدالحكيم**

الملخص :

يعد النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان من أكثر القضايا الجيوسياسية تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتجاوز كونه مجرد خلاف جغرافي ليصبح صراعًا استراتيجيًا يؤثر على الأمن الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة. يتناول هذا البحث أبعاد النزاع الحدودي البحري بين البلدين، ويركز على تأثيراته على استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخاصة البلوك 8 والبلوك 9. كما يناقش التداعيات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لهذا النزاع، ويحلل الجهود الدبلوماسية المبذولة لتسويته.

يستعرض البحث الأطر القانونية الدولية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية، مثل الوساطات الأمريكية واتفاقيات الترسيم الجزئية. كما يقترح البحث عددًا من الحلول الممكنة، بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، وتطوير السياسات اللبنانية لضمان استغلال الموارد البحرية بفعالية.

توصلت الدراسة إلى أن غياب اتفاق نهائي لترسيم الحدود يعوق الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة اللبناني، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة. كما أن النزاع يساهم في تصعيد التوترات السياسية والعسكرية بين الطرفين. وبناءً على ذلك،

يوصي البحث بضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية وتعزيز التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى تفعيل الأطر القانونية الدولية لضمان حقوق لبنان في موارده البحرية وتحقيق الاستقرار الطاقوي في المنطقة.

الكلمات الدالة: النزاع الحدودي، لبنان، إسرائيل، أمن الطاقة، ترسيم الحدود البحرية، المنطقة الاقتصادية الخالصة، الغاز الطبيعي.

Abstract

The border dispute between Israel and Lebanon is one of the most complex geopolitical issues in the Middle East, transcending a mere geographical disagreement to become a strategic conflict impacting regional security and energy stability.

This research examines the dimensions of the maritime border dispute between the two countries, focusing on its implications for the exploitation of natural resources in the exclusive economic zone, particularly Block 8 and 9. The research also discusses the economic, political, and strategic ramifications of the dispute and analyzes the diplomatic efforts aimed at resolving it.

The research reviews international legal frameworks related to maritime boundary delimitation, such as the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), as well as diplomatic initiatives, including U.S. mediation efforts and

partial delimitation agreements. Additionally, the study proposes potential solutions, such as resorting to international arbitration, enhancing regional energy cooperation, and developing Lebanese policies to ensure effective utilization of offshore resources.

The research concludes that the lack of a final border agreement hinders foreign investment in Lebanon's energy sector, leading to significant economic losses. Furthermore, the dispute contributes to heightened political and military tensions between the two sides. Accordingly, the research recommends intensifying diplomatic efforts, fostering regional cooperation, and utilizing international legal frameworks to safeguard Lebanon's rights to its maritime resources and ensure energy stability in the region.

Keywords: Border dispute, Lebanon, Israel, energy security, maritime boundary delimitation, exclusive economic zone, natural gas.

المقدمة

يُعَدّ النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان أحد أكثر النزاعات الإقليمية تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمتد تأثيره إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، ويتخذ أبعادًا متشابكة تتجاوز الخلاف الجغرافي البسيط ليصبح جزءًا من الصراع الإقليمي والدولي على الطاقة والموارد الطبيعية، فقد ظل النزاع قائمًا بين البلدين على الحدود البرية والبحرية لعقود، لكنه ازداد حدة في السنوات الأخيرة مع اكتشاف

احتياطيات ضخمة من النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، مما جعل ترسيم الحدود البحرية قضية ذات أولوية قصوى لكل من لبنان وإسرائيل.

ويعود النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل إلى اختلاف وجهات النظر حول ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، حيث يطالب لبنان بحقوقه في بلوك 9 والبلوكات البحرية القريبة، بينما تدعي إسرائيل ملكيتها لأجزاء من هذه المنطقة، خاصة في حقل "كاريش" الذي أصبح نقطة توتر رئيسية بين الطرفين، ويكتسب هذا النزاع أهمية إضافية نظرًا للدور المتنامي للغاز الطبيعي كمصدر استراتيجي للطاقة.

ولقد أدى النزاع الحدودي إلى عرقلة جهود لبنان في الاستفادة من ثرواته الطبيعية، حيث تعاني البلاد من أزمة طاقة حادة تتسبب في نقص الكهرباء وارتفاع تكاليف المعيشة، ورغم أن الغاز المكتشف في البحر المتوسط يمثل فرصة ذهبية لإنقاذ الاقتصاد اللبناني، إلا أن غياب الاستقرار القانوني والسياسي حول المناطق المتنازع عليها أدى إلى إحجام الشركات الدولية عن الاستثمار، مما أعاق عمليات التنقيب والاستخراج، كما أن التوترات المستمرة بين لبنان وإسرائيل زادت من مخاطر التصعيد العسكري، خاصة في ظل غياب اتفاقية نهائية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل، وتسليط الضوء على تداعياته على أمن الطاقة في لبنان من خلال دراسة الخلفية التاريخية للنزاع، وتأثيراته الاقتصادية والسياسية، والجهود الدبلوماسية المبذولة لحله، كما تناقش الدراسة الخيارات المتاحة أمام لبنان لضمان حقوقه في موارده الطبيعية، بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم الدولي أو تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

أولًا: مشكلة الدراسة

يتمحور النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان حول الخلافات الجغرافية المتعلقة بالحدود البرية والبحرية، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل بلد،

حيث تتداخل المطالب الإقليمية للطرفين في مناطق غنية بالنفط والغاز. ويؤثر هذا النزاع بشكل مباشر على أمن الطاقة في لبنان، حيث يعيق استغلال الموارد البحرية ويحد من قدرة البلاد على تحقيق الاستقلال الطاقوي. كما يؤدي إلى تصاعد التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة، مما يجعل إيجاد حلول مستدامة ضرورة حتمية لضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة

1. ما هي الأسباب التاريخية والجغرافية للنزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان؟
2. ما هي أبرز المناطق المتنازع عليها بين البلدين، وخاصة في المجال البحري؟
3. كيف يؤثر النزاع الحدودي على أمن الطاقة في لبنان واستغلال موارده الطبيعية؟
4. ما هي التداعيات السياسية والاقتصادية للنزاع على لبنان والمنطقة؟
5. ما هي الحلول الممكنة لحل النزاع بطريقة تضمن حقوق الأطراف المعنية؟
6. كيف يمكن للبنان تأمين استثماراته في قطاع النفط والغاز في ظل النزاع القائم؟

ثالثًا: أهداف الدراسة

1. تحليل الخلفية التاريخية والجغرافية للنزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان.
2. دراسة تأثير النزاع الحدودي على قطاع الطاقة في لبنان والمنطقة.
3. تقييم الأبعاد السياسية والاقتصادية للنزاع وتأثيراته على الاستقرار الإقليمي.
4. استعراض الجهود الدبلوماسية والمحاولات السابقة لحل النزاع.
5. اقتراح حلول عملية لتسوية النزاع وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

رابعًا: أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية:**

تسهم حيث تسهم بشكل مباشر في إثراء المعرفة الأكاديمية حول النزاعات الحدودية وتأثيراتها المباشرة على موارد الطاقة، وهو مجال يتزايد الاهتمام به في ظل التحديات الجيوسياسية الحالية. كما تقدم الدراسة تحليلًا أكاديميًا متعمقًا لجوانب النزاع المختلفة، من خلال منظورين رئيسيين: القانون الدولي والسياسات الإقليمية، مما يوفر إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للباحثين والمختصين في مجالي العلوم السياسية والطاقة، حيث تتيح لهم فهمًا أعمق لتداعيات النزاعات الحدودية على الأمن الطاقوي، مما يسهم في تطوير أبحاث ودراسات مستقبلية أكثر شمولية وتخصصًا.

2. **الأهمية العملية (الأهمية التطبيقية):**

لا تقتصر أهمية هذه الدراسة على الجانب النظري فحسب، بل تمتد إلى الجانب العملي والتطبيقي، حيث يمكن أن تسهم بشكل مباشر في دعم صناع القرار لوضع استراتيجيات فعّالة لحماية حقوق لبنان في موارده الطبيعية، خاصة في ظل النزاعات الحدودية التي تهدد استغلال هذه الموارد. كما تقدم الدراسة مقترحات عملية لحلول دبلوماسية قابلة للتطبيق، يمكن أن تساهم في تهدئة النزاعات وتأمين بيئة مستقرة لاستثمارات الطاقة، مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تفيد الدراسة الشركات النفطية والمستثمرين من خلال توفير تحليلات معمقة تساعدهم على فهم المخاطر والفرص المتعلقة بقطاع النفط والغاز في لبنان، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر استنارة واستعدادًا للتحديات المحتملة.

خامسًا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لدراسة أبعاد النزاع الحدودي وأثره على أمن الطاقة، من خلال تحليل البيانات التاريخية والسياسية والاقتصادية

ذات الصلة. كما يتم استخدام **المنهج القانوني** لاستعراض الأطر القانونية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية وفق القانون الدولي.

سادسًا: حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية** : تركز الدراسة على النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان وتداعياته على أمن الطاقة.
- **الحدود الزمنية** : تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية النزاع الحدودي حتى الاتفاقيات والوساطات الحديثة.
- **الحدود الجغرافية** : تشمل الدراسة المناطق الحدودية البرية والبحرية المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، خاصة المنطقة الاقتصادية الخالصة.

سابعًا: تقسيم الدراسة
المحور الأول: الإطار النظري للنزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان.

المحور الثاني: النزاع البحري وتأثيره على أمن الطاقة

المحور الثالث: الحلول المحتملة للنزاع وتأمين أمن الطاقة

المحور الأول: الإطار النظري للنزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان

أولا: مفهوم النزاع الحدودي

يُعرف النزاع الحدودي بأنه الخلاف بين دولتين أو أكثر حول ملكية أراضٍ أو مياه إقليمية أو مناطق اقتصادية خالصة، ويعود هذا النزاع عادةً إلى خلافات فى فهم

وتحديد الحدود الجغرافية، أو تعارض المصالح الاقتصادية والسياسية، يتمحور الخلاف بشكل أساسي في حالة النزاع بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود البرية والبحرية، حيث تطالب كلا من الدولتين بمناطق استراتيجية تحوي موارد طبيعية، وخاصة حقول النفط والغاز في شرق البحر المتوسط[1].

ويُعد النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل أحد أبرز القضايا الجيوسياسية في المنطقة، نظرًا لتداخله مع المصالح الاقتصادية والأمنية للطرفين، إضافة إلى تدخلات القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق مكاسب استراتيجية من خلال دعم أحد الطرفين أو لعب دور الوسيط في المفاوضات[2].

ثانيا: الخلفية التاريخية للنزاع

يرجع أصل النزاع الحدودي بين لبنان وإسرائيل إلى تبعات الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية في مراحل مختلفة، لا سيما بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، وقد شهدت العلاقات بين البلدين منذ ذلك الوقت العديد من المواجهات العسكرية، بدءًا من الاجتياحات الإسرائيلية للبنان عامي 1978 و1982، وصولًا إلى الحروب المتكررة، وأبرزها حرب 2006[3].

وقد برزت قضية الحدود البرية والبحرية كأحد المحاور الرئيسية للنزاع بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، فقد اعتمد لبنان على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة كخط انسحاب، لكنه لم يعتبره حدودًا نهائية، في حين ادعت إسرائيل السيادة على بعض المناطق الحدودية، مثل مزارع شبعا وتلال كفرشوبا[4].

خريطة رقم (1): خريطة الخط الأزرق، والحدود الدولية المرساة في 1949 بين إسرائيل ولبنان[5].

أما فيما يتعلق بالحدود البحرية، فقد تفاقم النزاع بعد اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في البحر المتوسط، حيث بدأت إسرائيل في تطوير حقول الغاز في مناطق بحرية يطالب بها لبنان ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة، خاصة في البلوك 9 والبلوك 8 (انظر خريطة رقم 1)، وقد أدى هذا التداخل إلى تصعيد الخلافات السياسية والدبلوماسية، ودفع الأطراف الدولية إلى التدخل في محاولات لحل النزاع[6].

ثالثا: الأطر القانونية لترسيم الحدود البحرية

يشكل ترسيم الحدود البحرية بين الدول أحد الملفات القانونية الشائكة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الاقتصادية الخالصة الغنية بالموارد الطبيعية. وفي حالة

النزاع بين إسرائيل ولبنان، تعد الأطر القانونية المرجعية الأساسية لحل هذا النزاع عاملًا رئيسيًا في تحديد حقوق كل طرف في مياهه البحرية. ويستند هذا الترسيم إلى عدة قواعد قانونية ومعاهدات دولية، من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)لعام 1982

وتعد هذه الاتفاقية المرجع الأساسي في تحديد الحدود البحرية بين الدول، حيث توفر إطارًا قانونيًا شاملًا لترسيم المناطق البحرية[7]، بما في ذلك:

- **المياه الإقليمية** :تمتد حتى 12 ميلًا بحريًا من الشاطئ[8].
- **المنطقة الاقتصادية الخالصة** :**(EEZ)** تمتد حتى 200 ميل بحري من الساحل، حيث تمتلك الدولة حقوقًا سيادية في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية.
- **الجرف القاري** :يمتد إلى 350 ميلًا بحريًا في بعض الحالات، حيث يسمح للدول المطالبة به بالاستفادة من الموارد الطبيعية في قاع البحر[9].

ورغم أن لبنان اعتمد على هذه الاتفاقية في مطالبته بحقوقه البحرية، فإن إسرائيل لم توقع عليها، مما جعل حل النزاع أكثر تعقيدًا.

المحور الثاني: النزاع البحري وتأثيره على أمن الطاقة

أولا: مناطق النزاع البحرية

يتركز النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان حول المنطقة الاقتصادية الخالصة، وخصوصًا البلوك 9 والبلوك 8، حيث تدعي كل من الدولتين ملكيتهما لهذه المناطق. وتعتبر هذه المناطق حيوية لاستخراج النفط والغاز، مما يجعل النزاع أكثر تعقيدًا[10].

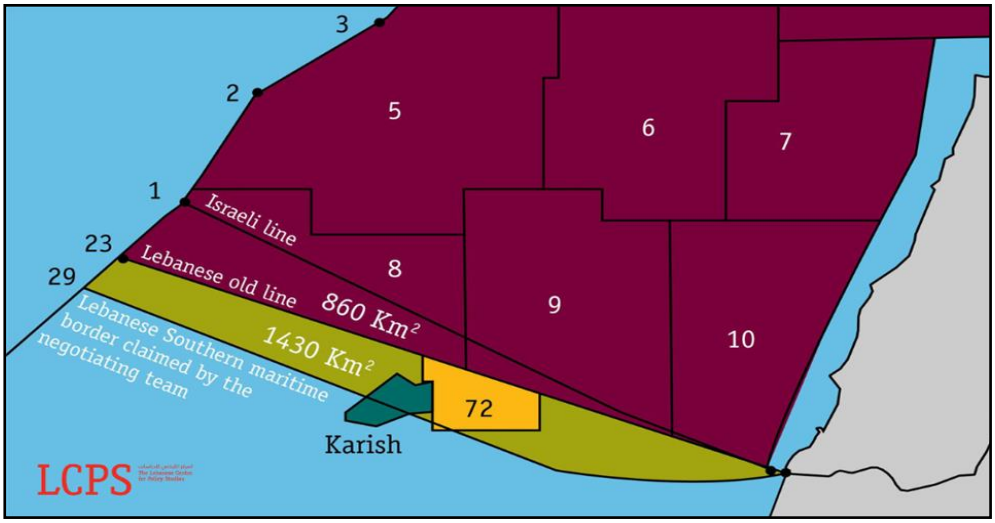

خريطة رقم (2): خريطة توضح منطقة النزاع [11]

يعود النزاع البحري إلى تباين وجهات النظر حول ترسيم الحدود البحرية، حيث يعتمد لبنان على خط الترسيم الذي قدمه إلى الأمم المتحدة عام 2011، والذي يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، بينما تتبنى إسرائيل خطًا آخر يمتد شمالًا ليشمل أجزاء من المناطق التي يدعي لبنان ملكيتها[12].

وقد زاد النزاع حدةً بعد إعلان إسرائيل عن مشاريع التنقيب عن الغاز في مناطق متنازع عليها، مثل حقل "كاريش"، الذي تعتبره لبنان متداخلًا مع مناطقه البحرية، مما دفع الأطراف الدولية إلى التدخل لحل النزاع عبر الوساطات الدبلوماسية[13].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية

يؤثر النزاع الحدودي بشكل مباشر على أمن الطاقة في لبنان، حيث يعوق استغلال الموارد البحرية، ويحد من قدرة لبنان على تحقيق الاستقلال الطاقوي، ويعد قطاع الطاقة في لبنان غير متطور نسبيًا، حيث يعاني من أزمات متعددة في توفير

الكهرباء والوقود، مما يجعل استغلال الغاز البحري فرصة ذهبية لتحقيق الأمن الطاقوي[14].

ويقلل التأخير في استغلال الموارد (بسبب النزاع) من فرص لبنان في جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز، إذ تعزف الشركات الدولية عن العمل في مناطق متنازع عليها خوفًا من المخاطر القانونية والسياسية، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية محتملة تقدر بمليارات الدولارات[15].

علاوة على ذلك، فأن ذلك النزاع يؤثر على الاقتصاد اللبناني بشكل عام، حيث يعاني لبنان من أزمة مالية حادة، وكان من المتوقع أن يكون قطاع الغاز والنفط رافدًا أساسيًا لإنعاش الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الاستيراد الطاقوي، ولكن وبسبب النزاع الحدودي، لا يزال لبنان غير قادر على تحقيق تقدم فعلي في استخراج موارده البحرية[16].

ثالثا: التداعيات السياسية والاستراتيجية

يؤدي النزاع الحدودي إلى تصاعد التوترات السياسية والعسكرية بين لبنان وإسرائيل، مما يجعل المنطقة عرضة لمزيد من الصراعات، وقد شهدت السنوات الماضية عدة مواجهات بين الطرفين، سواء عبر تهديدات متبادلة أو حشود عسكرية بالقرب من المناطق المتنازع عليها، مما زاد من احتمالية اندلاع صراع واسع[17].

ويؤثر النزاع البحري على علاقات لبنان السياسية مع الدول الكبرى، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة وفرنسا ودول أخرى إلى تأمين مصالحها في قطاع الطاقة بالمنطقة، كما أنه يؤثر على دور لبنان في مشاريع الغاز الإقليمية، مثل مشروع تصدير الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا، والذي يمكن أن يعزز مكانة لبنان الاقتصادية في حال تمكنه من استخراج موارده بنجاح[18].

وعلى المستوى الإقليمي، فأن ذلك النزاع يلعب دورًا في تشكيل التحالفات الجديدة في المنطقة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقاربًا بين إسرائيل ودول أخرى في شرق المتوسط، مثل اليونان وقبرص بهدف استغلال موارد الغاز البحري، وقد يترك هذا التحالف لبنان في وضع غير آمن، خاصة إذا لم يتمكن من حل نزاعه البحري بطريقة تضمن حقوقه الاقتصادية[19].

المحور الثالث: الحلول المحتملة للنزاع وتأمين أمن الطاقة

اولا: الجهود الدبلوماسية

شهد النزاع البحري بين إسرائيل ولبنان عدة محاولات دبلوماسية لتسوية الخلافات، كان أبرزها الوساطة الأمريكية التي قادها المبعوث الخاص لشؤون الطاقة، وقد توصل الطرفان في عام 2022 إلى اتفاق لترسيم الحدود البحرية، مما أتاح للبنان البدء في استغلال موارده البحرية، بينما احتفظت إسرائيل بحقوقها في مناطق أخرى[20].

ويعد الحل الدبلوماسي الأفضل لتجنب تصعيد النزاع، حيث يمكن للمفاوضات المستمرة أن تؤدي إلى تفاهمات تضمن لكل طرف حقوقه الاقتصادية دون اللجوء إلى الصراعات المسلحة. كما يمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، أن تلعب دورًا في تعزيز التسوية السلمية لهذا النزاع[21].

إضافة إلى ذلك يمكن تعزيز الجهود الدبلوماسية عبر إشراك دول إقليمية لها مصالح في قطاع الطاقة، مثل تركيا وقبرص واليونان، لضمان الاستفادة المشتركة من الموارد الطاقوية وتقليل التوترات في المنطقة.

ثانيا: التحكيم الدولي كخيار لحل النزاع

يُعتبر التحكيم الدولي أحد الحلول القانونية التي يمكن اللجوء إليها في حال فشل المساعي الدبلوماسية، فيمكن للطرفين تقديم النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو محكمة

التحكيم الدولية لحسم الخلاف وفقًا للقوانين الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[22].

ورغم أن التحكيم قد يكون وسيلة ناجحة لحل النزاع، إلا أنه يتطلب توافقًا بين الطرفين على اللجوء إلى هذا المسار، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بسبب المواقف السياسية المتباينة، ومع ذلك فإن الضغط الدولي المتزايد قد يدفع الطرفين نحو تبني خيار التحكيم كحل نهائي لضمان استقرار المنطقة[23].

ثالثا: تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

في حال التوصل إلى تسوية شاملة للصراع اللبناني الإسرائيلي تشمل ترسيم الحدود وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني ووقف الاعتداءات العسكرية، فسوف توفر توفر هذه التسوية بيئة مستقرة تفتح آفاقًا للتعاون بين الطرفين، خاصة في قطاع الطاقة، ويمكن تحقيق ذلك عبر:

1. **اتفاقيات التنقيب والاستغلال** : توصل الدولتان إلى اتفاقيات مشتركة للتنقيب في المناطق المتنازع عليها، مع ضمان توزيع عادل للثروات[24].
2. **إنشاء هيئة تنسيق مشتركة** : تشكيل هيئة مستقلة لإدارة الموارد الطبيعية وتنسيق الأنشطة وتوزيع الإيرادات بشكل عادل.
3. **التعاون الاقتصادي المحدود** : عقد اتفاقيات اقتصادية تسمح بالاستفادة من الثروات الطبيعية، مع تعاون في مجالات مثل البنية التحتية والتجارة[25].

كما أن إشراك المجتمع الدولي في هذه الجهود يمكن أن يدعم تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، مما يسهل استغلال الموارد الطبيعية دون عوائق، فأن حل النزاعات المعقدة يتطلب تنازلات من الطرفين، وقد تكون الحلول مؤقتة، لكن على الأقل سوف تمهد الطريق للتعاون الإقليمي والوصول إلى تسوية دائمة.

النتائج

1. يتمحور النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان حول المناطق البحرية المتنازع عليها، والتي تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز.
2. يؤثر النزاع بشكل سلبي على الاقتصاد اللبناني، حيث يعرقل استثمارات الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة.
3. يعود فشل لبنان في استغلال موارده البحرية إلى غياب اتفاقيات نهائية لترسيم الحدود البحرية.
4. يؤدي النزاع إلى تصعيد التوترات السياسية والعسكرية، مما يؤثر على الأمن الإقليمي والاستقرار السياسي.
5. لعبت المبادرات الدبلوماسية دورًا محوريًا في تهدئة النزاع، خاصة بعد الوساطات الأمريكية والترسيم الجزئي للحدود البحرية.

التوصيات

1. تعزيز الجهود الدبلوماسية بين لبنان وإسرائيل، والاستفادة من الوساطات الدولية لحل النزاع بشكل نهائي.
2. الإسراع في تطوير البنية التحتية للطاقة في لبنان والاستثمار في التكنولوجيا التي تسمح باستغلال الموارد البحرية بفعالية.
3. تعزيز دور المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة في مراقبة الحدود البحرية وتقديم حلول قانونية عادلة.
4. البحث عن حلول تعاونية بين دول شرق المتوسط لتعزيز الأمن الطاقوي والتكامل الاقتصادي.

5. تشجيع لبنان على الانضمام إلى التحالفات الإقليمية المتعلقة بالطاقة لضمان حقوقه الاقتصادية.

الخاتمة

يُعَدّ النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان من أكثر القضايا تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمتد تأثيره إلى مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. ويبرز هذا النزاع بشكل خاص في المجال البحري، حيث تتنازع الدولتان على مناطق غنية بالموارد الطبيعية، مثل البلوك 8 و 9، مما يجعل القضية أكثر حساسية نظرًا لأهميتها في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الطرفين، وقد أظهرت الدراسة أن هذا النزاع لا يتعلق فقط بالترسيم الحدودي، بل يرتبط بمصالح استراتيجية واقتصادية كبرى تؤثر على أمن المنطقة واستقرارها.

وقد أدى غياب اتفاق واضح لترسيم الحدود البحرية إلى تعطيل عمليات التنقيب عن النفط والغاز في المناطق المتنازع عليها، مما أدى بدوره إلى خسائر اقتصادية كبيرة للبنان الذي يواجه أزمة مالية حادة ويعاني من نقص حاد في موارد الطاقة، ويؤثر هذا النزاع أيضًا على الاستثمارات الدولية، حيث تعزف الشركات الأجنبية عن الدخول إلى السوق اللبنانية بسبب المخاطر القانونية والسياسية، كما أن استمرار النزاع يزيد من احتمالات التصعيد العسكري، حيث شهدت السنوات الماضية عدة مواجهات بين الطرفين، سواء من خلال التهديدات المتبادلة أو عبر المناورات العسكرية على طول الحدود البرية والبحرية.

ومن الناحية السياسية، فقد أثّر النزاع على العلاقات الإقليمية والدولية، حيث لعبت دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا دورًا رئيسيًا في الوساطة بين الطرفين، في

محاولة للتوصل إلى حل سلمي يضمن استقرار المنطقة، كما ساهمت التحالفات الإقليمية، مثل التعاون بين إسرائيل واليونان وقبرص في مشاريع الطاقة، في خلق واقع جديد قد يضع لبنان في موقف صعب إذا لم يتمكن من تأمين حقوقه في موارده البحرية.

بناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة على أهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بطريقة تضمن مصالح لبنان، سواء من خلال المفاوضات المباشرة أو عبر التحكيم الدولي. كما يجب على لبنان العمل على تطوير قدراته القانونية والفنية في مجال ترسيم الحدود البحرية، لضمان موقف قوي في أي تسوية مستقبلية، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

وأخيرا، يبقى حل النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل مرهونًا بالإرادة السياسية للطرفين، ومدى استعداد المجتمع الدولي للعب دور الوسيط العادل الذي يضمن حقوق جميع الأطراف، كما أن تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة لا يعود بالنفع فقط على لبنان وإسرائيل، بل يساهم أيضًا في تأمين مصادر الطاقة للعالم وتعزيز الأمن في شرق البحر المتوسط، لذا، فإن أي تسوية سلمية قائمة على احترام القانون الدولي ومصالح جميع الأطراف ستكون خطوة ضرورية لضمان مستقبل أكثر استقرارًا للمنطقة.

المراجع

[1] القاموس العملي للقانون الإنساني، تم الاطلاع في 2025/2/5، متاح علي الرابط التالي: ar.guide-humanitarian-law.org

[2] The Agreement between The Government of the State of Israel & The Government of the Republic of Cyprus on The Delineation of The Exclusive

Economic Zone, accessed on 5/3/2024, available at: http://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/cyp_isr_eez_2010.pdf

[3] أحمد عبد الأمير الأنباري، الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006 وأثرها في تشكيل الشرق الأوسط الجديد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، العراق، العدد 9، 2009، ص 646.

[4] عبدالناصر محمد عبدالله، أثر البيئة الداخلية والخارجية في الحرب الإسرائيلية على حزب الله عام 2006، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد 13، العدد 1، 2012، ص 11.

[5] خريطة رقم (1): خريطة الخط الأزرق، والحدود الدولية المرساة في 1949 بين إسرائيل ولبنان، تم الاطلاع عليه في 2020/5/25، متاح على الرابط التالي: https://www.marefa.org

[6] لبنان وإسرائيل: النزاع البحري، معهد ليفانت للدراسات، نشر في ٢ يونيو ٢٠١٤، تم الاطلاع عليه في 2024/3/25، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/QXhPgn

[7] فيصل عبدالرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص ص 62-73.

[8] علاء محمود السنيد، أحمود علي أبو سليم، التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم دراسة حالة تركيا لبنان وإسرائيل 2009-2021، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن، 2021، ص 56-57.

[9] The Blue Peace: Rethinking Middle East Water, accessed on 15/9/2023, available at: https://web.archive.org/web

[10] لبنان وإسرائيل: النزاع البحري، معهد ليفانت للدراسات، نشر في ٢ يونيو ٢٠١٤، تم الاطلاع عليه في 2024/3/25، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/QXhPgn

[11] خريطة رقم (2): خريطة توضح منطقة النزاع، تم الاطلاع عليه في 2024/4/5، متاح على الرابط التالي: www.lcps-lebanon.org

[12] تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، قانون رقم 163، 2011، تم الاطلاع عليه في 2024/2/15، متاح على الرابط: http://77.42.251.205/Law.aspx?lawId=229069

[13] "السفير" تنشر نص رسالة الخارجية القبرصية للحكومة اللبنانية: "لتعيين فريق خبراء مشترك ولا مانع من إعادة النظر في النقاط البحرية"، تم الاطلاع عليه في 2023/9/15، متاح على الرابط التالي: www.archive.alahednews.com.lb/details.php?id=45360

[14] Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province - Eastern Mediterranean, USGS, March 12, 2010, accessed on 25/10/2022, available at the following link: www.pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/

[15] احمد سلطان، لبنان ومعادلة الغاز الطبيعي الضائعة، المرصد المصري، يوليو 2022، تم الاطلاع عليه في 2022/7/25، متاح على الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/70308/

[16] "كأنك عم تقطع الحياة"، تقاعس لبنان عن ضمان الحق في الكهرباء، ص68، تم الاطلاع عليه في 2022/9/5، متاح على الرابط التالي: https://www.hrw.org

[17] The Eastern Mediterranean’s New Great Game Over Natural Gas, accessed on 15/6/2024, available at: https://www.oilandgas360.com/eastern-mediterraneans-new-great-game-natural-gas/

[18] إسرائيل تتحرّك في "كاريش" لاستخراج الغاز من المنطقة المتنازع عليها... وتحذيرات لبنانية من "استفزازات"، تم الاطلاع عليه في 2024/6/25، متاح على الرابط التالي: www.annahar.com/arabic/section/111-أحدث-الأخبار/05062022070804491

[19] لبنان- إسرائيل: حرب الغاز والنفط (2)، تم الاطلاع عليه في 2024/4/25، متاح على الرابط التالي: www.arabthought.org

[20] Securing or Insecuring Israel? Assessing the Israel-Lebanon Maritime Agreement, accessed on 15/8/2024, available at the following link: https://www.hoover.org/research/securing-or-insecuring-israel-assessing-israel-lebanon-maritime-agreement

[21] "إسرائيل تحسم اليوم مصير اتفاق الترسيم: نص الرد اللبناني على مسودة هوكشتين"، الأخبار، 2022/10/18، تم الاطلاع في 2024/5/12، ، متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/3g2ptJM

[22] القانون الدولى للبحار دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص 42.

[23] محمد الحاج محمود، القانون الدولى للبحار (البحر العالى) القانون البحرى، مطبعة الأديب البغدادية بغدادى، العراق، ٢٠٠٠، ص 42.

[24] هدى زبيب، «اكتشاف الغاز سيغير مسار لبنان من بلد مديون إلى بلد نفطي»، الوكالة الوطنية للإعلام، 2018، تم الاطلاع عليه في 2024/8/15، متاح على الرابط التالي: http://nna-leb.gov.lb/ar/show-report/14/nna-leb.gov.lb/ar

[25] علي حمود، «الغاز لإنتاج الكهرباء ثروة لبنان المستقبلية: لماذا التأخير في بناء المعامل الملائمة»، 2017، تم الاطلاع عليه في 2024/8/15، متاح على الرابط التالي: https://www.eliktisad.com